وقوف الإمام أبي حاتم السجستاني من خلال كتاب المكتفى للدّاني

د. إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الزهراني

الأستاذ المساعد بقسم القراءات كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٣٩٨هـ بمدينة مكة.
- تخرج في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٢١هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم الكتاب والسنة كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٢٨هـ بأطروحته: "**توجيه القراءات عند الفراء من خلال كتابه معاني القرآن**"، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٣١هـ بأطروحته: "**القراءات وأثرها في التفسير: دراسة تطبيقية على معاني القرآن وإعرابه للزجاج**".
- من أعماله المنشورة: "**حديث القرآن الكريم عن الطَّير**".
- البريد الشبكي: ibraheem56@gmail.com

الملخص

يُعْنَى هذا البحث بتتبع وقوف الإمام أبي حاتم السجستاني من خلال كتاب المكتفى في الوقف والابتدا للإمام أبي عمرو الدَّاني من أوله إلى آخره، ابتُدئ البحث بمقدِّمة، ثمَّ بتمهيد فيه ترجمة موجزة لأبي حاتم السجستاني، وترجمة موجزة أيضاً لأبي عمرو الدَّاني، وتعريف مختصر لكتاب المكتفى في الوقف والابتدا، وبيان مصطلحات الوقف عند أبي حاتم السجستاني وتجوزه فيها، وبيان أقسام الوقف عند أبي عمرو الدَّاني وهي على التقسيم المشهور، ثمَّ قسم الدراسة واستعرضت فيه كل مواضع الوقف والابتداء التي نقلها أبو عمرو الدَّاني في المكتفى عن أبي حاتم السجستاني موضعاً موضعاً، وقمت بدراسة كل موضع ومناقشته، وتوصلت في مواضع إلى نتيجة موافقة أحياناً، وأخرى مخالفة حَسَبَ ما أدَّى إليه البحث، ثمَّ خاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج والتوصيات، والله الموفق.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، أما بعد:

فإن الإمام أبا حاتم السجستاني رحمه الله من العلماء القدامى الكبار الذين عُنُوا بفنِّ الوقف والابتداء، وله فيه مؤلَّف، اسمه: المقاطع والمبادئ. غير أنه لم يصل إلينا. ولأبي حاتم أقوال منثورة في كتب الوقف والابتداء، مثل كتاب القطع والائتناف للنحاس، والمرشد في الوقوف للعَمَّاني، والمكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الدَّاني، وغيرها. وقد أكثر النحاس في كتابه من ذكر أقوال أبي حاتم السجستاني في الوقف والابتداء، حتى إنها لو جُمِعت لكانت صالحة أن تخرج في كتاب مستقل أو في رسالة علمية. وكذلك صنع العَمَّاني في كتابه المرشد، بل صرَّح أنه جعل كتاب أبي حاتم مصدراً اعتمد عليه في تأليف كتابه. بيد أني رأيت أن أقوم بجمع أقوال أبي حاتم من كتاب المكتفى لأبي عمرو ودراستها لأسبابٍ، منها:

١- أن ما جاء في المكتفى من المنقول عن أبي حاتم السجستاني يصلح أن يُجمع ويدرس في بحث من الأبحاث القصيرة كهذا، يعطي تصوراً عن موقف أبي عمرو الداني من منقولاته عن أبي حاتم السجستاني مما رآه جديراً بنقله في كتابه المكتفى ومناقشته فيما وافقه فيه أو خالفه.

٢- أن كتاب المكتفى في هذا الفن من أشهر كتبه وأعظمها شأناً، ومؤلفه أبو عمرو الداني شيخ القراءات وعلومها، وتصانيفه عمدة فيها ومنها كتاب المكتفى، قال ابن خلدون مشيداً بأبي عمرو، ومنبهاً على منزلته في القراءات وعلومها: «بلغ الغاية فيها، ووقفت عليه معرفتها. وانتهت إلى روايته أسانيدها، وتعمدت تآليفه فيها. وعول الناس عليها» (١).

(١) مقدمة ابن خلدون: ١/ ٤٣٧.

كما أن اختيار كتابٍ ما للبحث فيه ودراسة موضوعاته مسلك مألوف عند الباحثين وطريقة متبعة.

ولم أَرَ -حسب بحثي وسؤالي- من الدراسات السابقة في وقوف أبي حاتم السجستاني رحمه الله إلا رسالة واحدة كانت لنيل درجة الماجستير، وعنوانها: (**الوقوف الواردة عن الإمام أبي حاتم السجستاني من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة آل عمران جمعاً ودراسة**). تقدم بها الباحث ناهر بن حمدان المحمدي بإشراف الدكتور خالد بن محمد إسحاق، في قسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

فاستعنت بالله وكتبت هذا البحث وجعلت عنوانه:

(**وقوف الإمام أبي حاتم السجستاني من خلال كتاب المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الدَّاني**) ؛ جمعت فيه مواضع الوقف والابتداء التي ذكرها الإمام أبو عمرو الدَّاني عن الإمام أبي حاتم السجستاني في القرآن الكريم من أوله إلى آخره مرتبة حسب السور، حَسَبَما ذكرها الدَّاني في كتابه، ولم يستوعب كل سور القرآن الكريم، وقمت بتتبُّعها موضعاً موضعاً، ودراستها ومناقشتها حتى الوصول في كل موضع إلى نتيجةٍ أو عدة نتائج، والتَّوفيق من الكريم سبحانه، وقد جعلت هذا البحث على النَّحو التالي:

- التمهيد، ويشتمل على :
  - ترجمة لأبي حاتم السجستاني.
  - ترجمة لأبي عمرو الدَّاني.
  - تعريف بكتاب المكتفى في الوقف والابتدا.
  - أقسام الوقف عند أبي حاتم السجستاني وأبي عمرو الدَّاني.

- قسم الدراسة، وفيه:

– وقوف الإمام أبي حاتم السجستاني من خلال كتاب المكتفى مع دراستها ومناقشتها.

- الخاتمة.

وأرجو أن يكون في البحث إفادة ونفع، والله المسؤول، وهو أكرم مأمول.

التَّمهيد:

أولاً: ترجمة أبي حاتم السجستاني:

هو سهل بن محمَّد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني ثمَّ البصري[١].

قرأ القرآن الكريم على يعقوب الحضرمي، وأخذ عن أبي عبيدة بن المثنى، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين[٢].

تصدَّر للإقراء والحديث والعربيَّة، وحدَّث عنه أبو داود والنَّسائي والبزار وعدد كبير، وتخرَّج به أئمة منهم أبو العبَّاس المبرِّد[٣].

قال عنه ابن الجزري: «أحسب أنه أوَّل من صنَّف في القراءات» [٤].

وله اختيار في القراءات، وكان قارئاً متقناً ضابطاً للوقف والابتداء، إماما في النَّحو واللغة والقراءة والعروض[٥].

توفي سنة خمس وخمسين ومائتين، وقيل: خمسين ومائتين[٦].

له تصانيف منها: إعراب القرآن، ما يلحن فيه العامَّة، المقصور والممدود، المقاطع والمبادئ وهو في الوقف والابتداء، القراءات، الفصاحة، الوحوش، اختلاف المصاحف ، وغيرها[٧].

---

(١) سير أعلام النُّبلاء: (١٢/ ٢٦٨).

(٢) سير أعلام النُّبلاء: (١٢/ ٢٦٩-٢٧٠)

(٣) سير أعلام النُّبلاء: ١٢/ ٢٦٩).

(٤) غاية النِّهاية: (١/ ٣٢٠).

(٥) غاية النِّهاية: (١/ ٣٢٠).

(٦) غاية النِّهاية: (١/ ٣٢٠).

(٧) سير أعلام النُّبلاء: (١٢/ ٢٦٩).

ثانياً: ترجمة أبي عمرو الدَّاني:

هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمرو، الأموي مولاهم القرطبي الدَّاني[(١)] ويعرف قديماً بابن الصيرفي[(٢)].

ولد عام (٣٧١هـ)، في مدينة قرطبة، وابتدأ طلب العلم أوَّل سنة(٣٨٦هـ)، ورحل إلى المشرق سنة(٣٩٧هـ)، ومكث بالقيروان أربعة أشهر ثمَّ تَوَجَّه إلى مصر، ومكث بها سنة ثمَّ سافر إلى مكَّة للحجِّ، ورجع إلى الأندلس سنة (٣٩٩هـ)، وتنقَّل في بلاد الأندلس حتى استقرَّ في دانية وسكنها حتى مات سنة (٤٤٤هـ)[(٣)].

أكبر شيخ له أبو مسلم محمَّد بن أحمد الكاتب، صاحب البغوي ، تتلمذ عليه وعلى غيره ، ومنه سَمِعَ سبعة ابن مجاهد، درس العربية والفقه على مذهب مالك -رحمه الله-.

وقرأ القرآن الكريم أيضاً على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الفتح فارس بن أحمد الضرير[(٤)].

حدَّث عنه وقرأ عليه خلق كثير، منهم: ولدُه أبو العباس، وأبو داود سليمان بن نجاح، وغيرهما[(٥)].

كان محدِّثاً مكثراً، ومقرئاً، ولغوياً نحوياً، حسن الخطِّ والضَّبط، من أهل الذَّكاء والحفظ والتفنُّن في العلم، ديِّناً، فاضلاً، ورعاً، مجاب الدَّعوة، متابعاً للسُّنَّة والسَّلف حافظاً لآثارهم بأسانيدهم[(٦)].

---

(١) تذكرة الحفَّاظ: (٣/ ٢١١).
(٢) سير أعلام النُّبلاء: (١٨/ ٧٧).
(٣) تذكرة الحفَّاظ: (٣/ ٢١١).
(٤) سير أعلام النُّبلاء: (١٨/ ٧٨).
(٥) سير أعلام النُّبلاء: (١٨/ ٧٩-٨٠).
(٦) سير أعلام النُّبلاء: (١٨/ ٨٠-٨١).

له تصانيف كثيرة معروفة، كجامع البيان في السَّبع، والتَّيسير في السَّبع أيضاً، والمقنع في رسم المصاحف، وطبقات القُرَّاء، والبيان في عدِّ آي القرآن، والمكتفى في الوقف والابتدا، ومؤلفات أخرى كثيرة[1].

ثالثاً: تعريف بكتاب المكتفى في الوقف والابتدا:

بدأ أبو عمرو الدَّاني كتابه المكتفى بمقدِّمة تكلَّم فيها على الوقف والابتداء، وأهميَّة هذا العلم والحضِّ على تعلُّمه وعناية الصَّحابة ومن بعدهم به.

ثمَّ تكلَّم على أقسام الوقف والابتداء، وجعلها أربعة أقسام كما يلي: تامٌ مختار، وكافٍ جائز، وصالح مفهوم وهو ما يعبِّر عنه غالباً بالحسن، وقبيح متروك.

وأفرد لكل قسم منها مبحثاً للتَّعريف به والتَّمثيل له.

وبدأ كتابه بسورة الفاتحة إلى آخر القرآن الكريم مرتَّباً حَسَبَ السُّور، وداخل السُّورة حَسَبَ الآيات.

وقد اعتنى أبو عمرو ببيان معاني كثير من الآيات وما فيها من قراءات، وإعراب، وذكر من الأحاديث والآثار المسندة ما يقرب من سبعين ومائة.

واعتمد الدَّاني في كتابه هذا اعتماداً كبيراً على ابن الأنباري، محمَّد بن القاسم، صاحب كتاب إيضاح الوقف والابتداء، فنقل عنه كثيراً وغالباً ما يورد أقواله ويناقشها ويرجح ويختار، فتارةً يوافق، ومرَّة يخالف، وأحياناً يسكت.

ونقل أيضاً عن الإمام نافع ويعقوب وابن مجاهد والأخفش والنَّحَّاس وأبي حاتم السجستاني وغيرهم.

وعبارات الدَّاني موجزة متقنة رصينة، فصيحة، بعيدة عن تشقيق الكلام والتَّشويش، وله أثر كبير فيمن ألَّف بعده في الوقف والابتداء كالشَّيخ زكريَّا الأنصاري في كتابه المقصد[1]، والأشموني في منار الهدى.

---

(١) سير أعلام النُّبلاء: (١٨/ ٨٠-٨١).

رابعاً: أقسام الوقف عند أبي حاتم السجستاني وأبي عمرو الداني:

تعددت المصطلحات التي استعملها أبو حاتم رحمه الله في الوقف، فتارة يقول: تام. وأخرى يقول: كاف. وحيناً يقول: حسن. ومرة يقول: جيد. ويقول أيضاً: وقف بيان. وقد أشار العَمَّاني في كتابه المرشد إلى مصطلحات أبي حاتم في الوقف وعرَّف بمنهجه، فقال في مقدمة كتابه: « فلما وقع الكتاب الموسوم بالمغني في معرفة وقوف القرآن على شرط ما ذكره أبو حاتم وأبو بكر رحمهما الله؛ كنت قد اقتديت بهما في إملاء يديهما فيما ذكراه، وسلكت فيها طريق الاختصار والإيجاز؛ أحببت أن أعقبه بهذا الكتاب الذي هو أتم منه ومن سائر الكتب المعمولة في هذا العلم » [٢].

ثم قال رحمه الله: «وهي خمس درجات، فأعلاها رتبة هي التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم. وهذه ألقاب استعملها أبو حاتم في كتابه، ولم يجعل كل لقب محصورًا على معنى بعينه، ولكنه قصد سائر الألقاب معنى واحدًا، وهو أن الوقف يصلح في ذلك الموضع الذي يعبر عنه بلقب من هذه الألقاب. فأما نحن فقد ميزنا بينها، ورتبناها مراتب، وجعلنا لها منازل، فوسمنا أعلاها منزلة بالتمام، ثم ما بعده بالحسن، ثم بالكافي، ثم بالصالح، ثم بالمفهوم»[٣]. وكلام العَمَّاني في بيان منهج أبي حاتم واضح، يدل دلالة صريحة على أن أبا حاتم كان يتوسع ويتجوز في استعمال هذه المصطلحات، وكأنه يغاير بينها في الاستعمال تنويعاً في الكلام، يستعمل هذه الكلمة مرة، ومرة كلمةً أخرى، والمعنى عنده واحد، ومقصده جواز الوقف. لكننا حين ننظر إلى مناقشات ابن الأنباري والنحاس وأبي عمرو الداني

(١) المقصد تلخيصٌ لكتاب المرشد في الوقوف لكن الشيخ زكريا الأنصاري نص في مقدمة كتابه أنه زاد وأفاد من أبي عمرو الداني، فقال مخبراً عن مصدر الزيادات: «وزيادة أخرى غالبها عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقري » المقصد بحاشية منار الهدى، ص: (٤).

(٢) المرشد في الوقوف: (١/ ١-٢).

(٣) المرشد في الوقوف: (١/ ١٢-١٣).

وغيرهم لوقوف أبي حاتم وتسمياتها؛ نجدهم يقفون عند تسمية أبي حاتم لوقوفه، فيوافقونه أحياناً، ويخالفونه أحياناً أخرى، وهذا يسوِّغ لنا أن ننقل أقوالهم في تعليقاتهم على بعضهم ونفيد منها وإن اختلفوا في تسمية الوقوف. وأنقل في هذا السياق كلاماً للدكتور محسن هاشم درويش حيث قال: «إن علماء الوقف والابتداء قد تفننوا في تقسيماته وتفريعاته، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، ترجع كلُّها إلى وادٍ واحد وإن اختلفت الأسماء والمصطلحات، ولا مشاحة في ذلك»[١].

ثم قال واصفاً تقسيمات العلماء ومصطلحاتهم: «متقاربة المعاني، مختلفة المباني أحياناً ، قد اعتمد بعضها على بعض، واتكأ أحدها على الآخر، تؤول إلى أصل واحد»[٢].

أما أقسام الوقف عند أبي عمرو فهي التي اختارها ابن الجزري[٣] وشاعت في هذا الفن وسار عليها الناس. وهي كما قال أبو عمرو: «تام مختار وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك» [٤] وأحياناً كثيرة يعبر عن الصالح المفهوم بالحسن. قال أبو عمرو في بيان معاني هذه المصطلحات: «الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده. وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل ورؤوس الآي، كقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[البقرة:٥-٦]»[٥].

ثم قال: « الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ كما ذكرنا، وذلك نحو

(١) مقدمة تحقيق كتاب الوقف والابتداء لابن طيفور، ص: (٣٠).

(٢) مقدمة تحقيق كتاب الوقف والابتداء لابن طيفور، ص: (٣٢).

(٣) انظر: النشر: (١/ ٢٢٦).

(٤) المكتفى: (١٣٨-١٣٩).

(٥) المكتفى: (١٤٠).

الوقف على قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء:٢٣]. والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها » [(١)].

ثم قال: « الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً، وذلك نحو قوله: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة:٢-٣].الوقف على ذلك وشبهه حسن، لأن المراد مفهوم، والابتداء بقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ و: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ و: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة:٢-٤] لا يحسن، لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع لما قبله » [(٢)].

ثم قال: « الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على قوله: (بسم)، و(ملك)، و(رب)، و(رسل) وشبهه، والابتداء بقوله: (الله)، و(يوم الدين) و(العالمين)، و(السموات)، و(الله) لأنه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أي شيء أضيف)[(٣)]. وعند الجمع بين الألقاب المستعملة عند أبي حاتم في الوقوف، وبين أقسام الوقف عند أبي عمرو، وتطبيقها على مسائل الوقف؛ فإن الغاية المنشودة ذات النتيجة العملية هي بحث المسألة بين جواز الوقف وعدمه، فإذا تقرر الوقف فلا إشكال في تسميته إذا كانت الثمرة العملية قد تحققت، ويكون الخلاف حينئذ في تسميته أشبه ما يكون بالخلاف اللفظي، وهي مسألة فرعية. وإن كان الوصل هو المترجح فليس ثمت وقف يسمى نوعه. فالخلاف إذا كان يدور بين الوقف والوصل، فإن المسألة تُبْحَث بين هذين الأمرين، وهو الخلاف الذي يترتب عليه ثمرة عملية، إما الوصل، وإما الوقف. قال ابن الجزري عن تقسيم الوقف:

(١) المكتفى: (١٤٣).
(٢) المكتفى: (١٤٥).
(٣) المكتفى: (١٤٨).

«وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر»[(١)]. وبهذا يمكن أن نفهم الخلاف الدائر بين علماء الوقف والابتداء في التقسيمات وتسميتها، ونقرأ استدراكاتهم وردودهم وتعليقاتهم على بعضهم، والله أعلم.

(١) النشر: (١/ ٢٢٥).

قسم الدراسة

وقوف الإمام أبي حاتم السجستاني

من خلال كتاب المكتفى مع دراستها ومناقشتها

سورة البقرة:

(١) قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١].

قال أبو حاتم في الوقف عليها: «هو كافٍ»[(١)].

دراسة المسألة:

نقل أبو جعفر أحمد بن محمَّد النَّحَّاس عن أبي حاتم أنَّه لم يَدْرِ ما معنى حروف المعجم في أوائل السُّور ورآها كلاماً مستقلاً، قال أبو حاتم: (هو كلامٌ على حدة)[(٢)]، وجعل الوقف عليها كافياً، لأنَّ ما بعدها مفيد[(٣)].

اختلف المفسِّرون وعلماء الوقف والابتداء اختلافاً كثيراً في الحروف المقطَّعة التي افتتحت بها بعض سور القرآن الكريم[(٤)]، فمنهم من اجتهد في بيان معناها، واختلفت أقوالهم، ومنهم من توقف، ومردُّ اختلاف علماء الوقف والابتداء إلى الاختلاف في معناها، ويصعب تحرير أقوال العلماء في هذه الحروف، والتَّرجيح بينها لأمرين:

١- الاختلاف الكثير بين المفسِّرين في معاني الحروف المقطَّعة، والمراد بها.

٢- أنَّ كلَّ ما قيل في معناها اجتهادات واحتمالات ليست مبنيَّة على نصوص.

---

(١) المكتفى: (١٥٨).

(٢) المرشد في الوقوف: (١/ ١٢٠).

(٣) القطع والائتناف: (١/ ٣٠).

(٤) انظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ٩، جامع البيان: (١/ ٢٠٦)، إيضاح الوقف والابتداء: ص: (٢٥٤)، المكتفى: ص: (١٥٨)، الدُّرُّ المصون: (١/ ٧٩).

وأقرب ما يقال في الوقف عليها أنَّه تامٌّ لعدم وجود صِلَةٍ في المعنى ظاهرة بين الحروف المقطَّعة وبين ما بعدها من الجمل، وهو الحكم الذي حكم به أبو عمرو الدَّاني، وإن كان لا يُسَلَّمُ له بالعلَّة التي بنى عليها، وهي أنَّ معنى ﴿الٓمٓ﴾أنا الله أعلم[(١)]، لما تقدَّم، والله أعلم.

(٢) قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [البقرة:١٤-١٥]. كان أبو حاتم يكره الابتداء بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾، وبقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾، وما أشبههما[(٢)].

دراسة المسألة:

حجَّة أبي حاتم في الكراهة هنا واضحة لا خفاء فيها، وهي أنَّه لا يُحِبُّ استئناف الكلام بوصف الله تعالى بما ذُكِرَ من الأوصاف، وهي الاستهزاء والمكر، وهي وإن كانت واضحة إلا أنَّها ضعيفة لا تنهض للقيام بالحكم الذي ذُكِرَ، فيبقى الاستئناف بأوَّل الكلام على أصله، وذلك أنَّ وصف الله تعالى بالاستهزاء والمكر ليس من باب الإطلاق ابتداءً، ولكنَّه من باب المقابلة والمجازاة[(٣)]، وقد تقدَّم سببها من أهل الكفر والنِّفاق.

قال أبو بكر الأنباري معلِّقاً على كلام أبي حاتم: «ولامعنى لهذا الذي ذكره، لأنَّه يَحْسُنُ الابتداء بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ على معنى: الله يُجَهِّلُهم ويُخَطِّيء فعلهم...وقال أصحابنا[(٤)]:﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ معناه: يُجازيهم على استهزائهم، فيكون الاستهزاء والمكر والخديعة واقعة بهم»[(٥)].

---

(١) المكتفى: (١٥٨).

(٢) انظر: المكتفى: (١٦٠).

(٣) جامع البيان: (١/ ٣٠٢)، معالم التَّنزيل: (١٨).

(٤) لعله يقصد بالأصحاب أهل علم الاعتقاد، يدل عليه الكلام الذي ذكره.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء : (٢٦٠).

وقال أبو عمرو الدَّاني: «والابتداء بذلك عندنا حَسَنٌ، والقطع قبله كافٍ، لأنَّ معنى الاستهزاء والمكر من الله تعالى المثوبة والجزاء، أي يُجازيهم جزاء استهزائهم ومكرهم»[(١)].

وفي الرَّدِّ على قول أبي حاتم وجه آخر، هو أنَّه قد ثبت أنَّ الوقف على رؤوس الآي من سُنَّة النَّبيِّ ﷺ، كما جاء في حديث أمِّ سلمة رضي الله عنها، أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُقَطِّع قراءته آيةً آيةً: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثم يقف، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]. ثم يقف[(٢)].

وقوله: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ رأس آية، فإذا وقف القارئ على رأس الآية هذه؛ استأنف بما بعدها فقال: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، والله أعلم.

(٣) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة:٢٨].

قال أبو حاتم: «إنَّ الوقف على ﴿فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾»[(٣)].

دراسة المسألة:

نقل أبو جعفر النَّحَّاس قول أبي حاتم بنصِّه فقال: «وأمَّا قوله: جلَّ وعزَّ ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ فهذا الوقف، لأنَّ هذا ممَّا عاينوه ورأوه، وهم لم يكونوا مؤمنين بحياة الآخرة والرُّجوع إلى الله عزَّ وجلَّ، ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فإنَّما وقع التَّوبيخ على ما هم مقرُّون به معاينون له»[(٤)].

---

(١) المكتفى: (١٦٠).

(٢) التِّرمذي، باب في فاتحة الكتاب، برقم: ٢٩٢٧، والحاكم في المستدرك في قراءات النَّبيِّ ﷺ، برقم: (٢٩١٠)، والحديث صححه الألباني، وهو في صحيح الجامع الصَّغير وزيادته برقم (٥٠٠٠): (٢/ ٨٩٣).

(٣) المكتفى: (١٦٢).

(٤) القطع والائتناف: (١/ ٤٨).

وبيان قول أبي حاتم أنَّ المخاطبين هنا في هذه الآية كفَّار بالآخرة والبعث والنُّشور، مؤمنون بما عاينوه ورأوه من إيجاد الإنسان من عدم ليكون في هذه الحياة ثمَّ يموت، فإذا كان الأمر كذلك؛ فينبغي أن يستدلَّ عليهم بالواقع الذي شهدوه وآمنوا به، فيتم الكلام عند قوله: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ ويكون ما بعده مستأنفاً. وقد تبع العَمَّاني أبا حاتم في هذا الوقف[١].

وقد رفض أبو عمرو الدَّاني ومن قبلِه النَّحَّاس قولَ أبي حاتم، فأمَّا أبو عمرو فيراها نسقاً على ما قبلها[٢]، وأمَّا النَّحَّاس فقد قال عن تعليل أبي حاتم: «وظاهر كلامه مستحسن حتَّى يُتدبَّر ذلك، إنَّ التَّمام عنده: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾لأنَّهم مقرُّون بهذا، وإذا تدبَّرت قوله: رأيت ما قاله غير لازمٍ لأنَّ الله جلَّ وعزَّ قد وبَّخهم بكفرهم في الآية وهم لا يقرُّون بالكفر، فأمَّا مذهبه أنَّ: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ منقطع ممَّا قبله لأنَّهم لا يقرُّون به، والبَيِّنُ أنَّه ليس كذلك، لأنَّه قد لَزِمَهُم الإقرار به، لأنَّ الذي جاءهم بالبراهين الباهرة عليهم أن يقبلوا كلَّ ما جاء به» [٣]. والنحاس في ردِّه هذا –فيما يبدو– أنه قد اتجه بكلامه إلى معنى غير مراد أبي حاتم، لكنه لا يرى الوقف سائغاً.

ومعنى هذا أنَّ الاستفهام في الآية قائم من أوَّلها إلى آخرها، لا ينقطع عند قوله: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ لأنَّ ما بعدها من الإحياء والرُّجوع إلى الله عزَّ وجلَّ قد ثبت عندهم، فالذي أوجد الإنسان من عدم؛ قادرٌ على أن يحييه بعد الإماتة، كما قال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٤]، وقد ذكر بعض

(١) المرشد في الوقوف: (١/ ١٦٦).
(٢) انظر: المكتفى: (١٦٢).
(٣) القطع والائتناف: (١/ ٤٩).
(٤) سورة الرُّوم، من الآية (٢٧).

المفسِّرين أنَّ الآية كلَّها استفهام كالزَّمخشري، وأبي حيَّان الأندلسي، وغيرهما[1]، وعليه؛ فلا وقف في هذه الآية، والله أعلم.

(٤) قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [البقرة:٨٥-٨٦].

قال أبو حاتم في الوقف على ﴿تَعۡمَلُونَ﴾: «هو تامٌّ»[2].

دراسة المسألة:

يرى أبو بكر بن الأنباري، والنَّحَّاس، وأبو عمرو الدَّاني الوقف على ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ لكنهم لا يرونه تامّاً، واختلفت عباراتهم حسب أنواع الوقف لدى كلٍّ منهم، فابن الأنباري وصفه بأنَّه حسنٌ غير تامٍّ، والنَّحَّاس والدَّاني وصفاه بالكافي، لكنَّهم اتَّفقوا على أنَّه غير تامٍّ، وهو الصَّواب، لِتَعلُّقِ ما بعده بما قبله من جهة المعنى لا من جهة اللَّفظ، فقوله سبحانه:﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [البقرة:٨٦]، إشارة لمن تقدَّم ذكرهم من بني إسرائيل في الآية السَّابقة: ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ وَتُخۡرِجُونَ فَرِيقٗا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمۡ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡۚ أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة:٨٥]، ولا خلاف بين من تقدَّم ذكرهم من علماء الوقف والابتداء في جواز الوقف على قوله: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾، ولكنَّ الخلاف في تسمية الوقف، وهو أمر يسير، والوقف متأكد ولا سيَّما أنَّه رأس آية، والله أعلم.

---

(١) الكشَّاف: (٦٩)، البحر المحيط: (١/ ١٨٨)، الدُّرُّ المصون: (١/ ٢٣٨).

(٢) المكتفى: (١٦٨).

(٥) قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة:١٠٩].

قال أبو حاتم: «﴿مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ الوقف» [(١)].

دراسة المسألة:

يختار الوقف على قوله: ﴿كُفَّارًا﴾ مع أبي حاتم نافعٌ[(٢)]، وابن مجاهد[(٣)]، والفرَّاء[(٤)]، وأحمد بن جعفر الدَّينوري[(٥)]، وابن الأنباري[(٦)]، على أنَّ قوله: ﴿حَسَدًا ﴾ منتصب بفعلٍ مضمر: يحسدونكم حسداً، فهو مصدر لفعل محذوف، ولهذا تمَّ الكلام على قوله: ﴿كُفَّارًا ﴾، وهو على هذا وقف كافٍ[(٧)]، ولكنَّ الأظهر – والله أعلم– من سياق الآية أن يكون قوله: ﴿حَسَدًا ﴾ مفعولاً لأجله، والعامل فيه﴿ وَدَّ ﴾.

قال أبو حيَّان: «الحامل لهم على ودادة ردِّكم كفَّاراً هو الحسد» [(٨)]، وبهذا يظهر المعنى، ويتوجَّه الوصل، وإذا تقرَّر هذا فقد ارتبط قوله: ﴿حَسَدًا ﴾ بما قبله من الكلام، وتبيَّن العامل فيه، ولا حاجة لتقدير فعل محذوف، وبإعراب أبي حيَّان قال

(١) المكتفى: (١٧٠).

(٢) انظر: المكتفى: (١٧٠).

(٣) انظر: المكتفى: (١٧٠).

(٤) انظر: معاني القرآن له: (١/ ٧٣)، والمكتفى: (١٧٠).

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢٧٥، والمكتفى: ١٧٠.

(٦) انظر: المكتفى: (١٧٠).

(٧) منار الهدى: (٤٦).

(٨) البحر المحيط: (١/ ٥٠٢).

العُكبري[١] من قبل، والسَّمين الحلبي[٢] من بعد، وإنَّما ذكرت كلام أبي حيَّان لوضوحه، والله أعلم.

(٦) قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة:٢١٧].

الوقف على قوله: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ عند أبي حاتم: كافٍ[٣].

دراسة المسألة:

على قول أبي حاتم في الوقف على قوله: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ يكون خبر المبتدإ محذوفاً تقديره: كبير[٤]، بدلالة قوله: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ ، وما بعده مستأنف مؤلَّف من مبتدإ وخبرٍ، ولا حاجة لمثل هذا، لأنَّ فيه تفكيكاً للكلام، وتقديراً لمحذوفٍ لا حاجة إلى تقديره، ويتوجَّه الوصل، ويكون قوله سبحانه: ﴿أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ خبراً لقوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ﴾ [٥]، والله أعلم.

---

(١) إملاء ما منَّ به الرَّحمن:(٦٤).

(٢) الدُّرُّ المصون: (٢/ ٦٦).

(٣) المكتفى:(١٨٤).

(٤) الدُّرُّ المصون:(٢/ ٣٩٨).

(٥) انظر: القطع والائتناف: (١/ ٩٩)، والمكتفى: (١٧٠)، والدُّرُّ المصون:(٢/ ٣٩٨)، ومنار الهدى، ص: (٥٨).

سورة آل عمران:

(٧) قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ..۝٤﴾ [آل عمران:٣-٤].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾: «تامٌّ» (١).

دراسة المسألة:

الوقف على قوله سبحانه: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ يفرِّق بين إنزال الكتب الثلاثة: التَّوراة، والإنجيل والقرآن الكريم، ويكون المراد بالنَّاس قومَ موسى وعيسى عليهما الصَّلاة والسَّلام(٢)، ونص على الوقف ابن الأنباري، والنَّحَّاس، وأبو عمرو الدَّاني، وهو وقف كافٍ، لأنَّ ما بعده:﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ معطوف على ما قبله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾، قال ابن الأنباري: «حسن غير تامٍّ» (٣)، وقال النَّحَّاس(٤) وأبو عمرو(٥):«هو كاف»، والله أعلم.

(٨) قوله تعالى:﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ [آل عمران:١٤].

قال أبو حاتم في الوقف على: ﴿ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: «تامٌّ» (٦).

دراسة المسألة:

لا خلاف في جواز الوقف على قوله: ﴿ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(٧) وهو وقف كافٍ،

---

(١) المكتفى: (١٩٤).

(٢) مدارك التَّنزيل، ص: (١٤٨).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: (٢٩٢).

(٤) القطع والائتناف: (١/ ١٢٣).

(٥) المكتفى: (١٩٤).

(٦) المكتفى: (١٩٧).

(٧) انظر: القطع والائتناف: (١/ ١٢٣)، الوقف والابتداء، ص: (١٥٤)، منار الهدى، ص: (٧٢).

لأنَّ ما بعده وهو قوله: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ بينها وبين ما قبلها من الآية تعلُّقٌ من جهة المعنى لا من جهة اللَّفظ، فقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ فيه تفضيل لنعيم الآخرة على نعيم الدُّنيا، فنعيم الآخرة دائم لا ينقطع، بخلاف متاع الحياة الدُّنيا الزَّائل[(١)]، قال ابن الأنباري: «وزعم السِّجستاني أنَّه تامٌّ، وهذا غلط، لأنَّ قوله: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ متعلِّقٌ بمعنى الكلام الذي قبله» [(٢)]، وقال أبو عمرو الدَّاني: « ﴿ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ كاف»[(٣)]، والله أعلم.

(٩) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران:٤٥].

قال أبو حاتم في الوقف على: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ : «تامٌّ» [(٤)].

دراسة المسألة:

خطأ قول أبي حاتم في هذا الوقف ظاهر، فقوله سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ معطوف على ما قبله، وهو قوله: ﴿وَجِيهًا﴾ ولاسيَّما أنَّها حال منتصبة من قوله: ﴿بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [(٥)] فيكون المعنى: وجيهاً ومقرَّباً، قال ابن الأنباري: «وقال السجستاني: وهو وقف تامٌّ. وهذا خطأ منه؛ لأنَّ قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ نَسَقٌ على وجيه، كأنَّه قال: وجيهاً ومقرَّباً، فلا يتمُّ الوقف على النَّسق قبل ما نُسِقَ عليه» [(٦)]، وبهذا قال أبو عمرو وغيره[(٧)]، والله أعلم.

---

(١) انظر: البحر المحيط: (٢/ ٦٤٠)، التَّحرير والتَّنوير: (٣/ ٤١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٢٩٥).

(٣) المكتفى: (١٩٧).

(٤) المكتفى:(٢٠٠).

(٥) إملاء ما منَّ به الرَّحمن، ص: (١٤١)، الدُّرُّ المصون: (٣/ ١٧٧).

(٦) إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٢٩٨).

(٧) المكتفى: (٢٠٠)، وانظر: القطع والائتناف: (١/ ١٣٥)، ومنار الهدى، ص: (٧٧).

(١٠) قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ [آل عمران:١٩٥].

قال أبو حاتم في الوقف على: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾: «تامٌّ» [١].

دراسة المسألة:

حمله على القول بتمام الوقف هو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ حيث جعلها بمعنى منفصل عمَّا قبلها في الكلام، قال أحمد بن محمَّد بن عبد الكريم الأشموني مبيِّناً قول أبي حاتم: «ثمَّ يبتدئ:﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ أي في المجازاة بالأعمال، أي مجازاة النِّساء على الأعمال كالرِّجال، وأنَّه لا يضيع لكم عملاً، وأنَّه ليس لأحدٍ على أحد فضلٌ إلَّا بتقوى الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ سورة الحجرات، فعلى هذا ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾مبتدأ وخبر» [٢].

والوقف عند ابن الأنباري[٣]، وأبي عمرو الدَّاني[٤] كافٍ، قال ابن الأنباري رادّاً على قول أبي حاتم في القول بتمام الوقف: «وهذا غلط؛ لأنَّه متعلِّق بالأوَّل في المعنى، كأنَّه قال: لا أضيع عمل بعضكم من بعض، فلمَّا أُخِّرت:﴿بَعۡضٖ﴾ ارتفعت بالصِّفة» [٥].

وقال الطَّاهر بن عاشور في قوله تعالى: ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾:«وقد حملها جمهور المفسِّرين على معنى أنَّ نساءكم ورجالكم يجمعُهم أصلٌ واحد، وعلى هذا فموقع

(١) المكتفى: (٢١٤).

(٢) منار الهدى، ص: (٩٤).

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٣٠٤).

(٤) انظر: المكتفى: (٢١٤).

(٥) إيضاح الوقف والابتداء: (٣٠٤).

هذه الجملة موقع التَّعليل للتَّعميم في قوله: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾ أي لأنَّ شأنكم واحد[1]، أي أنتم في عنايتي بأعمالكم سواء» [2].

وليس ثمَّة ما يمنع ما ذهب إليه أبو حاتم في المعنى، والوقف على أيِّ جملةٍ كاف لوجود التَّعلُّق المعنوي، فإنَّ قوله: ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ من جملة استجابة الرَّب عزَّ وجلَّ لعباده الدَّاعين، والله أعلم.

(١١) قوله تعالى:﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ١٩٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ ثُمَّ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۚ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ١٩٧﴾ [آل عمران:١٩٦-١٩٧].

قال أبو حاتم في الوقف على: ﴿ٱلۡبِلَٰدِ﴾: «تامٌّ» [3].

دراسة المسألة:

قوله تعالى: ﴿مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾ وصفٌ وبيان لتقلُّب الذين كفروا في البلاد[4]، وقوله: ﴿مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾ خبر لمبتدإ محذوف تقديره: ذلك، أي: ذلك التَّقلُّب، فهو وقف كافٍ، قال الأشموني معلقاً على قول أبي حاتم: «غلط؛ لأنَّ ما بعده متعلِّقٌ بما قبله؛ لأنَّ المعنى: تقلُّبهم في البلاد وتصرُّفهم فيها متاع قليل» [5].

وقد خطَّأ أبا حاتمٍ النَّحَّاسُ[6]، وابنُ الأنباريِّ[7]، وأبو عمرو الدَّاني[8]، والله أعلم.

---

(١) التَّحرير والتَّنوير: (٣/ ٣١٤).

(٢) التَّحرير والتَّنوير:(٣/ ٣١٤)، على أنَّ ابن عاشور قد جنح في المعنى إلى ما ذهب إليه أبو حاتم.

(٣) المكتفى:(٢١٤).

(٤) انظر: جامع البيان:(٧/ ٤٩٣)، التَّفسير الكبير: (٩/ ١٢٤)، مدارك التَّنزيل، ص: (٢٠٥).

(٥) منار الهدى، ص: (٩٥).

(٦) انظر: القطع والائتناف: (١/ ١٥٨).

(٧) إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٣٠٤).

(٨) انظر: المكتفى:(٢١٤).

سورة النِّساء:

(١٢) قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ۚ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ [النساء:٢٥].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ۚ﴾: «تامٌّ»[(١)].

دراسة المسألة:

تقدَّم الكلام على معنى قوله: ﴿بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ عند أبي حاتم أنها بمعنى المجازاة في الأعمال[(٢)]، إلا أن السياق يأبى هذا المعنى؛ فقوله سبحانه: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ۚ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ بعيد عن معنى المجازاة، وإنَّما المعنى - والله أعلم - أن الذي عجز بسبب قلَّة ذات اليد عن نكاح الحرائر المؤمنات فلا يستنكف من نكاح الإماء المؤمنات فكلكم من نفس واحدة[(٣)]، فجاء قوله: ﴿بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ لنفي الحرج والنهي عن الاستنكاف، فالصِّلة في المعنى ظاهرة، والوقف على قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ كاف[(٤)]، والله أعلم.

سورة المائدة:

(١٣) قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۖ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۗ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة:٢٦].

---

(١) ذكره أبو عمرو عن أبي حاتم في سورة آل عمران، قال: «ومثل ذلك في النساء: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ المكتفى: (٢١٤)».

(٢) عند قوله سبحانه: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ۖ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وانظر: المسألة العاشرة في الصفحة: ٢١ .

(٣) الكشَّاف، ص: (٢٣٢)، معالم التَّنزيل، ص: (٢٩٠).

(٤) القطع والائتناف: (١/ ١٥٦و١٦٤)، إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٣٠٤).

قال أبو حاتم بالوقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ [(١)].

دراسة المسألة:

في هذا الموضع وجهان في الوقف:

١. أن يكون الوقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ فينتهي الكلام ههنا، ثمَّ يكون قوله سبحانه: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ مخبراً عن مدَّة التِّيه، وذلك أن بني إسرائيل جادلوا نبي الله موسى عليه الصَّلاة والسَّلام في دخول الأرض المقدَّسة فقالوا: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ [المائدة:٢٢]، ثمَّ عصوا فقالوا: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة:٢٢]، فدعا عليهم النَّبيُّ موسى عليه السلام، وحكم الله عليهم حين نكلوا عن الجهاد بتحريم دخولها وبالتِّيه أربعين سنة، حتى إذا انقضى هذا الجيل أو أكثره دخل الأرض المقدَّسة مَنْ بَعْدَهم من بني إسرائيل[(٢)]، وهو قول عكرمة[(٣)] وقتادة[(٤)]، وبالوقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ قال نافع، ويعقوب البصري[(٥)]، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط[(٦)]، وأبو حاتم، وأبو عمرو الدَّاني، وغيرهم والله أعلم.

٢. أن يكون الوقف على قوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ فتكون مدَّة تحريم دخول الأرض المقدَّسة أربعين سنة، والتِّيه في الأرض حكم آخر، وهو قول ابن عبَّاس[(٧)] رضي الله عنهما واختيار ابن جرير[(٨)] وغيره.

---

(١) المكتفى: (٢٣٨).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم: (٢/ ٣٨).

(٣) المكتفى: (٢٣٧).

(٤) المكتفى: (٢٣٧).

(٥) المكتفى: (٢٣٨).

(٦) المكتفى: (٢٣٨).

(٧) المكتفى: (٢٣٨).

(٨) انظر جامع البيان: (١٠/ ١٩٧).

والأوَّل أظهر لهلاك أكثر أهل الجيل الأوَّل من بني إسرائيل، ودخول من بعدهم، والوقف كاف، والله أعلم.

سورة الأعراف:

(١٤) قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف:٢].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿حَرَجٌ مِّنْهُ﴾: «كافٍ» [(١)]

دراسة المسألة:

لم يذكر أبو عمرو الدَّاني عن أبي حاتم العلة التي بنى عليها أبو حاتم قوله في الوقف على قوله: ﴿حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ غير أن الأشموني ذكر هذا الوقف وقال: «كاف إن علقت لام كي بفعل مقدَّر: أي أنزلناه إليك لتنذر به» [(٢)]، ولا حاجة لهذا التَّقدير ولاسيما أن فعل الإنزال ذُكِر في صدر هذه الآية، وفي الكلام تقديم وتأخير كما قال الفرَّاء: «كتاب أنزل إليك لتنذر به فلا يكن في صدرك حرج منه» [(٣)] ووصف السَّمين الحلبي قوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ بأنها جملة معترضة بين قوله: ﴿أُنزِلَ﴾ وقوله: ﴿لِتُنذِرَ﴾ [(٤)] وأيّاً كان الوصف فإن قوله: ﴿لِتُنذِرَ﴾ مُعلِّلٌ لإنزال الكتاب، فلا يصح الفصل بينهما، وليس في ثنايا هذه الآية وقف، والله أعلم.

(١٥) قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأعراف:١٨].

---

(١) المكتفى:(٢٦٥).

(٢) منار الهدى، ص: (١٤٢).

(٣) معاني القرآن له: (١/ ٣٧٠).

(٤) الدُّرُّ المصون: (٥/ ٢٤٤).

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿مَّدْحُورًا﴾: «هو تامٌّ»[1]

دراسة المسألة:

في اللام في قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ وجهان: إما أن تكون لام توطئة لقسم محذوف و(من) شرطيَّة في محل رفع بالابتداء، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جواب القسم المدلول عليه بلام التوطئة، وجواب الشرط محذوف سدّ مسَدَّه جواب القسم، وإما أن تكون اللَّام لامَ ابتداء، و(من) موصولة في محل رفع بالابتداء، و﴿تَبِعَكَ﴾ صلتها، وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه في محل رفع خبر الابتداء وتقدير الكلام: لَلذي تبعك منهم والله لأملأن جهنم منكم[2]. والأقرب منهما في الإعراب لقول أبي حاتم هو الوجه الثَّاني، أن تكون لام ابتداء، وقد ذكر هذا أيضاً الأشموني[3]، والوقف على قوله: ﴿مَّدْحُورًا﴾كافٍ، والجملة مقول القول، والصِّلة في المعنى ظاهرة، والله أعلم.

(١٦) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف:١٧٢].

قال أبو حاتم بالوقف على: ﴿شَهِدْنَآ﴾ وقال عنه: «كافٍ»[4].

دراسة المسألة:

في هذه الآية وجهان للوقف: إما أن يكون على قوله: ﴿بَلَىٰ﴾ ويكون قوله: ﴿شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟﴾ من كلام الله عز وجل، وإما أن يكون الوقف على: ﴿شَهِدْنَآ﴾ فيكون من كلام الذُّرِّيَّة، وهذا هو الأظهر لأن قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾

(١) المكتفى: (٢٦٦).

(٢) انظر: إملاء ما منَّ به الرَّحمن، ص: (٢٧٦)، الدُّرُّ المصون: (٥/ ٢٧٣).

(٣) منار الهدى، ص: (١٤٣).

(٤) المكتفى: (٢٧٨).

تأكيد لما تضمنته ﴿بَلَىٰ﴾ من الإقرار[١]، وبالوجه الأوَّل قال نافع[٢] وغيره، وبالثَّاني قال أبي بن كعب[٣] وابن عبَّاس[٤] رضي الله عنهما وابن مجاهد[٥] وأبو حاتم والأخفش[٦] وغيرهم، ويرى ابن الأنباري ألا وقف فيها، فيَصِل القارئ إلى آخر الآية؛ لأن قوله:﴿ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ تعليل لقوله:﴿وَأَشْهَدَهُمْ﴾[٧]. وفي هذا بُعْد، والأحسن قول أبي حاتم لوضوح المعنى وسلامته وصحته، ويُقَدّر له محذوف: فعلنا ذلك كراهة أن تقولوا أو لئلَّا تقولوا[٨]، والتَّقدير هنا أولى من تعليق: ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ بقوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ﴾، وهو وقف كاف، والله أعلم.

سورة التوبة:

(١٧) قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة:١٢١].

قال أبو حاتم بتمام الوقف على قوله: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾[٩].

دراسة المسألة:

بيان قول أبي حاتم أن اللَّام في قوله: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ لام قَسَم، والأصل: لَيَجزينَّهم، ثمَّ حذفت النون تخفيفاً، وشُبِّهَت لام القَسَم هنا بلام التَّعليل فكسرت[١٠]، وهذا قول بعيد.

---

(١) التَّحرير والتَّنوير: (٨/ ٣٤٧).
(٢) انظر: المكتفى: (٢٧٨).
(٣) انظر: المكتفى: (٢٧٨).
(٤) انظر: المكتفى: (٢٧٨).
(٥) انظر: المكتفى: (٢٧٨).
(٦) انظر: المكتفى: (٢٧٨).
(٧) إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٢٤٦).
(٨) الدُّرُّ المصون: (٥/ ٥١٣)، والتَّحرير والتَّنوير: (٨/ ٣٤٧).
(٩) انظر: المكتفى: (٣٠٠).
(١٠) انظر: المكتفى: (٣٠٠).

قال أبو عمرو الدَّاني: «وأجمع أهل العلم باللِّسان على أنَّ ما قاله وقدّره خطأٌ لا يصحُّ في لغة ولا قياس» [(١)]، واحتجَّ أبو حاتم أيضاً بأنَّ العرب تقول في التَّعجُّب: أَظرِفْ بزيد، فيجزمون الفعل لشبهه لفظ الأمر[(٢)].

قال ابن الأنباري رادًّا: «وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأن التَّعجُّب عدل إلى لفظ الأمر، ولام اليمين لم توجد مكسورة قط في حال ظهور اليمين، ولا في حال إضمارها» [(٣)].

وقال النَّحَّاس: «ورأيت أبا الحسن بن كيسان[(٤)] ينكر مثل هذا على أبي حاتم ويُخطِّئُه فيه» [(٥)].

سورة يونس:

(١٨) قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس:٢].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾: «هو تامٌّ» [(٦)].

دراسة المسألة:

قوله تعالى: ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ﴾ جملة مستأنفة لا صلة لها بما قبلها لفظاً، وهي جملة قد اشتملت على فعل لازم وفاعل وإنَّ واسمها وخبرها، وجملة: ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ﴾ قد تكون بيانيَّة لما قبلها موضِّحة

(١) انظر: المكتفى: (٣٠٠).
(٢) إيضاح الوقف والابتداء: (٣٦٣).
(٣) إيضاح الوقف والابتداء:(٣٦٣).
(٤) هو: محمَّد بن أحمد بن كيسان النَّحوي، أخذ عن المبرِّد وثعلب، إمام في العربيَّة، (ت: ٢٩٩هـ)، البُلغة في تراجم أئمَّة النَّحو واللُّغة: (٥٨).
(٥) القطع والائتناف: (١/ ٢٩٧).
(٦) المكتفى: (٣٠٣).

لتعجُّب الكافرين من الوحي حتى وصفوا حامله إليهم بالسِّحر[١]، وقد تكون جواباً لسؤال مقدَّر بعد الجملة الأولى: ماذا صنع الكافرون بعد التعجب أو ماذا قالوا؟[٢] وفيها أيضاً رابط آخر، هو اسم الإشارة في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ فإنَّه عائد على الوحي، وعلى هذا فالوقف على قوله:﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ كافٍ[٣]، والله أعلم.

(١٩) قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس:٣٥].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾: «هو وقف جيد»[٤].

دراسة المسألة:

قوله تعالى:﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ جملتان، أولاهما قوله سبحانه: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾، وأخراهما قوله: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾، قال الزَّجَّاج: «﴿فَمَا لَكُمْ﴾ كلام تامٌ كأنَّه قيل لهم: أيُّ شيء لكم في عبادة الأوثان ؟ ثمَّ قيل لهم: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ أي: على أي حالٍ تحكمون، فموضع كيف نصب بـ ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾»[٥].

وقد نصَّ على هذا الوقف آخرون كابن الانباري[٦] وأبي عبد الله محمَّد بن طيفور السَّجاوندي[٧]، وذكره النَّحَّاس[٨] وأبو عمرو الدَّاني[٩] ونقلا قول أبي حاتم والزَّجَّاج، وأوضح كلام في بيان المعنى في قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ للسَّمين

(١) انظر: روح المعاني: (١١/ ٨٦).
(٢) انظر: روح المعاني: (١١/ ٨٦).
(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٣٦٥)، المكتفى: (٣٠٣).
(٤) المكتفى: (٣٠٨).
(٥) معاني القرآن وإعرابه: (٣/ ١٧).
(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٣٦٧).
(٧) انظر: كتاب الوقف والابتداء، ص: (٢٣١).
(٨) انظر: القطع والائتناف: (١/ ٣٠٤).
(٩) انظر: المكتفى:(٣٠٨).

الحلبي حيث قال :«﴿فَمَا لَكُمْ﴾ مبتدأ وخبر، ومعنى الاستفهام هنا الإنكار والتعجب ، أي: أيُّ شيء لكم في اتخاذ هؤلاء إذ كانوا عاجزين عن هداية أنفسهم فكيف يمكن أن يَهْدُوا غيرَهم ؟ وقد تقدَّم أن بعض النَّحويين نصَّ على أن مثل هذا التركيب لا يتم إلا بحال بعده، نحو: «﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر:٤٩] ، ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ [المائدة:٨٤] ، إلى غير ذلك، وهنا لا يمكن أن تُقَدَّر الجملة بعد هذا التركيب حالاً لأنها استفهامية، والاستفهامية لا تقع حالاً. وقوله:﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ استفهام آخر، أي: كيف تحكمون بالباطل وتجعلون لله أنداداً وشركاء ؟» [(١)] فالوقف جيِّد كما قال أبو حاتم، وهو وقف كاف، والله أعلم.

سورة النحل:

(٢٠) قوله تعالى:﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢].

قال أبو حاتم: «﴿لَا جَرَمَ﴾ حرف واحد، لا يوقف على ﴿لَا﴾ دون ﴿جَرَمَ﴾» [(٢)].

دراسة المسألة:

للنُّحاة في قوله: ﴿لَا جَرَمَ﴾، خلاف طويل وكلام كثير في تركيبها[(٣)]، وقد ذكر أبو عمرو الدَّاني أنَّ بعض أهل العلم يرى الوقف على ﴿لَا﴾ وقدَّر بعدها محذوفاً، ردًّا على الزعم المذكور في أوَّل الآية، فيكون التقدير: لا ينفعهم ما زعموا[(٤)].

وقد قال هذا الزَّجَّاج إذ قال في كتابه: «﴿لَا﴾ ردٌّ لقولهم، المعنى – والله أعلم– ليس ذلك كما وصفوا، ﴿جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ المعنى: جَرَمَ فِعْلُهم هذا أن لهم النَّار،

(١) الدُّرُّ المصون: (٦/ ٢٠١).

(٢) المكتفى: (٣٥٤).

(٣) انظر: الدُّرُّ المصون: (٦/ ٣٠٣).

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج: (٣/ ٣٧و ١٦٩)، المكتفى: (٣٥٤).

أي كسب فعلهم هذا أن لهم النَّار» [(١)] ولعلَّ الأقرب - والله أعلم - قول أبي حاتم ومن تبعه، واحتياج ﴿جَرَمَ﴾ إلى ﴿لَا﴾ أولى من تقدير كلام محذوف بعد ﴿لَا﴾ فقوله:﴿لَا﴾ و﴿جَرَمَ﴾ ركبتا تركيباً واحداً كقولهم: خمسة عشر[(٢)]، وتكون الجملة - كلُّها بعد ذلك - وهي قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفۡرَطُونَ﴾ ردًّا وتوبيخاً لهم على الباطل الذي زعموا، فلا تفصل ﴿لَا﴾ عن ﴿جَرَمَ﴾ وقول أبي حاتم هو الصَّواب إن شاء الله، والله أعلم.

(٢١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾[النحل:١١٦].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ﴾: «كافٍ» [(٣)].

دراسة المسألة:

تنتهي الجملة حسب وقف أبي حاتم عند قوله: ﴿أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ﴾ وما بعدها كلام مستأنف مبتدأ وخبر، ويحتاج إلى تقدير، فيكون تقولون هذا حلال وهذا حرام، فتكون الجملة الاسمية في محل نصب بالفعل المضمر المقدَّر. وأصل الكلام في الآية يرد قول أبي حاتم لأنه لا يحتاج إلى إضمار وتقدير، فهو هكذا: ولا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لأجل وصف ألسنتكم الكذب[(٤)]، ففي الكلام تقديم وتأخير، فقوله:﴿هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ﴾ في محل نصب بقوله:﴿وَلَا تَقُولُواْ﴾ وعليه فلا وقف.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: (٣/ ١٦٩).

(٢) انظر: الدُّرُّ المصون: (٦/ ٣٠٣).

(٣) المكتفى: (٣٥٧).

(٤) انظر: الدُّرُّ المصون: (٧/ ٢٩٧).

قال ابن الأنباري يرد على أبي حاتم في وقفه هذا: «وهذا غلط ؛ لأن قوله: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ حكاية، ولا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي» [(١)]، وكذلك قال أبو عمرو الدَّاني[(٢)]، والله أعلم.

سورة الكهف:

(٢٢) قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝٢﴾ [الكهف:١-٢].

قال أبو حاتم: «الوقف: ﴿قَيِّمًا﴾»[(٣)].

دراسة المسألة:

ذكر أبو عمرو الدَّاني أن الوقف على قوله: ﴿قَيِّمًا﴾ بتقدير أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، وأصله: الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً[(٤)].

وقد ردَّ السَّمين الحلبي في الدر المصون القول بالتَّقديم والتَّأخير؛ لأنه على خلاف الأصل[(٥)]. فترتيب الكلام على ما هو عليه، وقوله: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ متعلق بقوله: ﴿أَنزَلَ﴾، إذ هو تعليل له[(٦)]، فلا يفصل إلَّا بالوقف على قوله: ﴿عِوَجَا﴾ لأنه رأس آية، ويكون وقفاً حسناً، والله أعلم.

سورة مريم:

(٢٣) قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝٧٧ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝٧٨ كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ

(١) إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٣٩١).
(٢) انظر: المكتفى: (٣٥٧).
(٣) المكتفى: (٣٦٦).
(٤) انظر: المكتفى: (٣٦٧).
(٥) انظر: الدُّرُّ المصون: (٧/ ٤٣٥).
(٦) انظر: البحر المحيط: (٦/ ١٢١)، الدُّرُّ المصون: (٧/ ٤٣٧).

مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴿٨٠﴾ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم:٧٧-٨٢].

قال أبو حاتم: «يجوز الابتداء بـ﴿كَلَّا﴾ في الموضعين بتقدير: ألا» [(١)].

دراسة المسألة:

﴿كَلَّا﴾ هنا في قول أبي حاتم بمعنى: (ألا) يستفتح بها الكلام، ويبتدأ بها موصولة بما بعدها، ولكن الذي يدل عليه السياق هنا أن ﴿كَلَّا﴾ هنا بمعنى الرَّدع والزَّجر لما قبلها في الموضعين، فيوقف عليها[(٢)]، والوقف كافٍ، والله أعلم.

سورة طه:

(٢٤) قوله تعالى: ﴿طه﴾ [طه:١].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿طه﴾: «كافٍ» [(٣)].

دراسة المسألة:

تقدَّم الكلام على الوقف على الحروف المقطعة في أوائل السورة عند الكلام على قوله: ﴿الٓمٓ﴾ في أوَّل سورة البقرة[(٤)].

سورة المؤمنون:

(٢٥) قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [المؤمنون:٦٦-٦٧].

قال أبو حاتم: «الوقف الكافي: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾» [(٥)].

---

(١) المكتفى: (٣٧٧).

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٢٢٧)، القطع والائتناف، ص: (٤٠٤)، منار الهدى، ص: (٢٤٠).

(٣) المكتفى: (٣٧٨).

(٤) انظر: الصفحة (١٣) من هذا البحث.

(٥) المكتفى: (٤٠٢).

دراسة المسألة:

الوقف عند أبي حاتم على قوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾، ويُبتدأ بقوله: ﴿بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ لكن الجار وضميره المجرور ألصق بقوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ من قوله: ﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ والمعنى - والله أعلم - أن قريشاً استكبروا على النَّاس بالبيت الحرام لأنهم أهله، فالباء للسَّببية أي استكبارهم بسبب البيت الحرام، وهذا على خلاف ما ينبغي أن يكونوا عليه فإن مجاورة البيت الحرام تدعو إلى التواضع لا إلى الكبر والتعاظم ثمَّ قال سبحانه: ﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ أي يجتمعون ليلاً للسَّمر ويتحدَّثون بالطَّعن في الدِّين وتكذيب النَّبيِّ ﷺ. وقوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ حال من الواو في ﴿تَنكِصُونَ﴾ و﴿سَٰمِرًا﴾ حال ثانية[1]، والفصل بينهما لأجل إيضاح المعنى، ويجوز أن يكون قوله: ﴿سَٰمِرًا﴾ منصوباً على نزع الخافض، أي: في سامركم تهجرون، فكأنه اسم لمجلس السَّمَر الذي يجتمعون فيه، كما قال تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ سورة العنكبوت[2]، فالوقف على قوله: ﴿بِهِۦ﴾، وبه قال أبو عمرو، ونقله عن العباس بن الفضل بن شاذان وإبراهيم بن عبد الرزاق المقرئ، وهو وقف كافٍ[3]، وله أثر واضح في بيان المعنى، فيلتصق حرف الجر بالاستكبار، والسَّمَرُ بالهُجْر، والله أعلم.

سورة الفرقان:

(٢٦) قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٢١].

---

(١) انظر: الدُّرُّ المصون:(٨/ ٣٥٧).

(٢) انظر: التَّحرير والتَّنوير: (١٨/ ٧٠).

(٣) المكتفى: (٤٠٢).

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: «كافٍ» [(١)].

دراسة المسألة:

تمَّ قولُ الذين لا يرجون لقاء الله عند قوله: ﴿رَبَّنَا﴾. وجاء بعد مقولتهم قوله سبحانه: ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ تعقيباً على مقالتهم وفيه معنى التعجيب من ازدهائهم وغرورهم الباطل وكفرهم الشَّديد[(٢)]، ولهذا التَّعقيب؛ يكون الوقف على قوله: ﴿رَبَّنَا﴾ كافياً. وقال به النَّحَّاس[(٣)] وابن الأنباري[(٤)]. وتفرد أبو عمرو الدَّاني بالحكم عليه بالتَّمام فقال: «وهو عندي تام؛ لأنه انقضاء لكلامهم» [(٥)]. لكن الجملة اللَّاحقة قَسَمٌ للرَّد على مقولتهم العاتية، فيكون الوقف كافياً ليس بتامٍّ، والله أعلم.

سورة الأحزاب:

(٢٧) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا ۝٧ لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ۚ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ۝٨﴾ [الأحزاب:٧-٨].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿غَلِيظًا﴾: «تامٌّ» [(٦)].

دراسة المسألة:

الوقف عند أبي حاتم على قوله: ﴿غَلِيظًا﴾ تامٌّ؛ لأنَّ اللَّام في قوله: ﴿لِّيَسْـَٔلَ﴾ عنده لام قَسَمٍ وليست لام تعليل، والأصل عنده: ليسألـنَّ الصَّادقين، بفتح اللَّام،

(١) المكتفى: (٤١٥).
(٢) انظر: معالم التَّنزيل، ص: (٩٢٤)، التَّحرير والتَّنوير، ص: (١٩/ ٣٢).
(٣) انظر: القطع والائتناف: (٢/ ٤٨٠).
(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٤٢١).
(٥) انظر: المكتفى: (٤١٥).
(٦) المكتفى: (٤٥٧).

ثمَّ حذفت النُّون المشدَّدة وكسرت اللَّام[(١)]، وقد تقدَّم ذكر مذهبه هذا[(٢)]. واللَّام هنا لا يمكن أن تأتي على النَّحو الذي يراه أبو حاتم، وإنَّما هي لام تعليل أو لام العاقبة والصيرورة[(٣)]، والوقف حَسَن، ويسوِّغ الوقفَ انتهاءُ الآية عند قوله: ﴿غَلِيظًا ﴾، والله أعلم.

(٢٨) قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾ [الأحزاب:٧٢-٧٣].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿جَهُولًا ﴾: «تامٌّ»[(٤)].

دراسة المسألة:

القول في هذا الوقف كالقول في الوقف السَّابق: ﴿غَلِيظًا ﴿٧﴾ لِّيَسْـَٔلَ ﴾. سورة الأحزاب، سواءً بسواء[(٥)]، والله أعلم.

سورة سبأ:

(٢٩) قوله تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾ ﴾ [سبأ:١٣].

الوقف عند أبي حاتم على قوله: ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ ﴾ حسن، ثمَّ يبتدئ: ﴿شُكْرًا ﴾[(٦)].

---

(١) كتاب الوقف والابتداء، ص: (٣٤٢)، منار الهدى: (٣٠٦).

(٢) انظر: الصفحة (٢٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: البحر المحيط: (٧/ ٢٨٣)، الدُّرُّ المصون: (٩/ ٩٦).

(٤) المكتفى: (٤٦٢).

(٥) انظر: الصفحة (٢٧) من هذا البحث، وانظر: منار الهدى، ص: (٣١٠).

(٦) انظر: المكتفى: (٤٦٤).

دراسة المسألة:

قوله سبحانه: ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾ جملة مستقلة على قول أبي حاتم، وقوله: ﴿شُكْرًا﴾ منصوب على أنه مصدر، أي: اشكروا شكراً[١]، وهذا فيه بُعْد، وتقدير لا يضيف إلى معنى الكلام شيئاً، ولكنَّ قوله: ﴿شُكْرًا﴾ مفعوله لأجله[٢]، والعامل فيها قوله: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ﴾ والمراد - والله أعلم- الأمر لآل داوود بأن يعملوا ليشكروا الله سبحانه إذ أتاهم من النّعم ما ورد في الآيات، ويتَّضح بهذا أنَّ الشُّكر في حقيقته عملٌ مقابلُ النِّعم، ولذلك قال: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ﴾.

قال النَّحَّاس: «المعنى: اعملوا فيما أنعم الله به عليكم شكراً»[٣]، وعليه فلا وقف على قوله: ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾ والله أعلم.

سورة يس:

(٣٠) قوله تعالى:﴿ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ . [يس:٥٧-٥٨].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله:﴿ سَلَٰمٌ ﴾: «تامٌّ» [٤].

دراسة المسألة:

يرى أبو حاتم أن الوقف على قوله: ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ ، وهي مرفوعة على البدليَّة من ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾، ويكون قوله: ﴿قَوْلًا ﴾ مصدراً لفعل محذوف: يقال لهم[٥] ولكن الأولى من هذا والأقرب في المعنى أن يكون قوله:﴿ سَلَٰمٌ﴾ مبتدأ منكَّرٌ للتعظيم، والخبر قوله:﴿ مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾، و﴿ سَلَٰمٌ ﴾مصدر مؤكد

(١) إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٤٤٥)، المكتفى: (٤٦٤)، منار الهدى، ص: (٣١٢).
(٢) انظر: البحر المحيط: (٧/ ٣٥٤)، التَّحرير والتَّنوير: (٢٢/ ٣٢).
(٣) القطع والائتناف: (٢/ ٥٦٠).
(٤) المكتفى: ٤٧٥.
(٥) انظر: المكتفى: (٤٧٥)، منار الهدى، ص: (٣٢١).

لمضمون الجملة، والمصدر مع عامله جملة معترضة بين المبتدأ والخبر[١]، وعليه فلا وقف، وقد خطَّأ أبا حاتم ابن الأنباري[٢] والنَّحَّاس[٣]، والله أعلم.

سورة ص:

(٣١) قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩﴾. [ص:٢٤].

قال أبو حاتم بتمام الوقف على قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[٤].

دراسة المسألة:

قوله سبحانه: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ جملة مستأنفة مؤلفة من مبتدإ وخبر، فالضمير ﴿هُمْ﴾ مبتدأ مؤخَّر، و﴿وَقَلِيلٌ﴾ خبر مقدَّم، و﴿مَّا﴾ مزيدة للتَّعظيم أو الإبهام[٥]، فالجملة من حيث الإعراب مستقلة منفصلة عمَّا قبلها، ولهذا يرى أبو حاتم الوقف على قوله: ﴿الصَّالِحَاتِ﴾ وكذلك ابن الأنباري[٦]، أمَّا من حيث المعنى فإن قوله سبحانه: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ مرتبطة بما قبلها فإنها تتميم لها، فالمعنى: أنَّ كثيراً من الشركاء يبغي بعضهم على بعض إلا المؤمنون الصَّالحون، وهم قليل فكأنَّ فيها معنى الاستدراك والتَّنبيه على القلَّة، وفيها حثٌّ للمخاطبين بأن يحرصوا على أن يكونوا من هؤلاء القلَّة[٧]، ولهذا الارتباط فإنَّ الوصل أولى، وإن قيل بجواز الوقف فإنَّه في أدنى مراتب الكفاية لا التَّمام، والله أعلم.

---

(١) انظر: الدُّرُّ المصون:(٩/ ٢٧٩)، التَّحرير والتَّنوير: (٢٢/ ٢٥١).

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: (٤٥٠).

(٣) انظر: القطع والائتناف: (٢/ ٥٨٢).

(٤) المكتفى: (٤٨٣).

(٥) انظر: الدُّرُّ المصون: (٩/ ٣٧٢)، التَّحرير والتَّنوير: (٢٣/ ١٣٦).

(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٤٥٥).

(٧) انظر: التَّحرير والتَّنوير: (٢٣/ ١٣٦).

سورة الفتح:

(٣٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢﴾ [الفتح:١-٢].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿مُّبِينًا﴾: «تامٌّ»[(١)].

دراسة المسألة:

تقدَّم الكلام على مثله عند قوله سبحانه: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا ۝٧ لِّيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ... ۝٨﴾[(٢)] [الأحزاب:٧-٨].

سورة الممتحنة:

(٣٣) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [الممتحنة:١].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾: «هو وقف بيان»[(٣)].

دراسة المسألة:

يظهر من قول أبي حاتم أنه لا ينفي الصِّلة بين قوله: ﴿أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ لكنه يرى الوقف من باب إعطاء القارئ فرصة ومهلة لتقدير المحذوف المتَّصل بقوله: ﴿أَن تُؤْمِنُوا﴾ وبهذا يكون قد اتَّضح المعنى وظهر، ولذلك حكم عليه من جهة المعنى فسمَّاه وقف بيان، وهو قريب من التسمية باللازم، لاعتبار إزالة اللبس عن المعنى. ولكن لو قيل: إن كل محذوف

(١) المكتفى: (٥٢٧).

(٢) انظر: الصفحة (٢٧) من هذا البحث، وانظر أيضاً: الدُّرُّ المصون: (٩/ ٧٠٩)، منار الهدى، ص: (٣٦٣).

(٣) المكتفى: (٥٦٣).

مقدّر يحتاج إلى وقف لبيانه لما صحَّ، ففي كتاب الله عز وجل مواضع تفوق الحصر من هذا النَّحو، ولهذا فإن الوصل أولى ؛ لعدم فصل العلة المذكورة، والتقدير: يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا[1] أو لإيمانكم ولعلَّ مما حمل أبا حاتم على الوقف هنا أيضاً أنه يخشى أن لو وصل القارئ لربما فُهِمَ أن الكلام تحذير من الإيمان بالله: وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم، وهذا يقال لو ابتدأ القارئ بقوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ وقد خطَّأ أبا حاتم في الوقف هنا ابن الأنباري[2] وأبو عمرو الدَّاني[3]، والله أعلم.

(٣٤) قوله تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الممتحنة:٣].

قال أبو حاتم بالوقف على قوله: ﴿وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ﴾[4].

دراسة المسألة:

في هذه الآية موضعان للوقف[5]، وهما:

١) إمَّا أن يوقف على قوله: ﴿وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ﴾ ثمَّ بعده جملة مستأنفة: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ وليس المراد من نفي المنفعة هنا نفيها على الإطلاق، وإنَّما هو في دائرة المعنى الذي جاء في هذه الآيات وما كان في القصَّة المشهورة لحاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه.[6]

---

(١) مدارك التَّنزيل، ص: (١٢٣١)، الدُّرُّ المصون: (١٠/ ٢٩٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء، ص: (٤٩٥).

(٣) المكتفى: (٥٦٣).

(٤) انظر: المكتفى: (٥٦٤).

(٥) انظر: القطع والائتناف، ص: (٢/ ٧٣٢)، كتاب الوقف والابتداء، ص: (٤٣٨)، منار الهدى، ص: (٣٩٠).

(٦) انظر: تفسير القرآن العظيم، ص: (٤/ ٣٤٥)، معالم التَّنزيل: (١٣٠١).

٢) وإمَّا أن تتم الجملة عند قوله: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، قوله: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ جملة جديدة.

وقد اختار أبو حاتم الأول، وهو الأولى والأظهر، وهو وقف كاف، والله أعلم.

سورة المرسلات:

(٣٥) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ﴾ [المرسلات:١٦-١٧].

يرى أبو حاتم الوقف على قوله: ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ كافياً وقال: «لأنه قد أهلك الأولين ولم يُهلِك الآخرين بعدُ»[(١)].

دراسة المسألة:

قول أبي حاتم واضح، وهو الذي يفهم من المعنى، والفعل في قوله: ﴿نُتْبِعُهُمُ﴾ مرفوع يدل على الاستئناف لا أنه معطوف، وقال أبو عمرو الدَّاني معلقاً على قول أبي حاتم: «والتَّفسير يؤيِّد ما قال»[(٢)]، وكذلك وافقه من قبل النَّحَّاس[(٣)]، والله أعلم.

سورة الفجر:

(٣٦) قوله تعالى: ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴿٥﴾ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾﴾ [الفجر:٥-٦].

قال أبو حاتم في الوقف على قوله: ﴿حِجْرٍ﴾: «تام»[(٤)].

دراسة المسألة:

افتتحت السورة بِقَسَمٍ متعدِّد من الله تبارك وتعالى: فقال: ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴿٣﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾﴾ واختلف في جواب القسم: هل هو محذوف أو

(١) المكتفى: (٦٠٢).
(٢) المكتفى: (٦٠٢).
(٣) انظر: القطع والائتناف: (٢/ ٧٧٧).
(٤) المكتفى: (٦١٨).

مذكور، فإن كان محذوفاً فيقدَّر، واختلف في تقديره، فقيل: لنجازينَّ كلَّ أحد بما عمل بدلالة ذكرة مجازاة أهل القرون السَّابقة وهذا أظهر وأقرب، وقيل: ليُعَذِّبَنَّ. وقيل: بل هو مذكور، وهو قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ فإن كان محذوفاً فالوقف تامٌ كما قال أبو حاتم وهو الأولى، وإن كان مذكوراً فليس بتامٍّ، فيوقف عليه لأنه رأس آية، وما بين القَسَم وجوابه جمل معترضة[1]، والله أعلم.

سورة الإخلاص:

(٣٧) قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص:١-٤].

سورة الفلق:

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾[الفلق:١-٥].

سورة النَّاس:

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس:١-٦].

قال أبو حاتم: «لا وقف في الإخلاص والمعوِّذَتين دون آخرهن»[2].

دراسة المسألة:

أما سورة الإخلاص ففيها وقف كافٍ، وهو على قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وما بعدها جملة مستقلة إعراباً.

---

(١) انظر: الكشَّاف، ص: (١١٩٩)، البحر المحيط: (٨/ ٦٥٩)، الدُّرُّ المصون: (٠٠/ ٧٧٧)، منار الهدى، ص: (٤٢٦)، التَّحرير والتَّنوير: (٣٠/ ٢٧٩-٢٨١).

(٢) المكتفى: (٦٣٩).

وقد نصَّ على هذا الوقف أبو عمرو الدَّاني[١]، وقد ذكره النَّحَّاس من قبل[٢]، وأما المعوِّذتان فكما قال أبو حاتم ولكن يوقف على رأس كل آية من هذه السُّور اتِّباعاً لسنَّة النَّبيِّ ﷺ في الوقف على رؤوس الآي[٣]، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: المكتفى: (٦٣٧).

(٢) انظر: القطع والائتناف:(٢/ ٨٢٨).

(٣) انظر: منار الهدى، ص: (٤٣٧).

الخاتمة

وفيها أبرز النتائج والتوصيات:

١ - بلغ عدد مواضع الوقف والابتداء المنقولة عن أبي حاتم السجستاني في المكتفى لأبي عمرو الدَّاني سبعة وثلاثين موضعاً، وافق الدَّانيُّ أبا حاتمٍ في أربع منها، وخالفه في الباقي.

٢- أقوال أبي حاتم في تسعة عشر موضعاً لها وجاهة وحجة واضحة مقبولة.

٣ - الخلاف بين أبي عمرو الدَّاني وأبي حاتم في مواضع ليس في جواز الوقف وصحته ولكنَّه في تسميته، وهذا ملحظ مهم يجب أن يراعى.

٤- في بعض المواضع حاكم أبو عمرو الدَّاني أبا حاتم السجستاني فيما قاله في الوقف والابتداء إلى صحة الوقوف والابتداءات ومعانيها لا إلى التقسيمات التي اختلف فيها علماء الوقف والابتداء، لأن الخلاف بينهما في جواز الوقف أو منعه.

٥- ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار مذاهب علماء الوقف والابتداء في تقسيماتهم ومصطلحاتهم، على أن الأهم في هذا المسلك هو بحث المسألة من حيث صحة الوقف وعدمها، فإن هذا هو الثمرة العملية.

٦- يجوز الوقف في مواضع لأجل إيضاح المعنى وبيانه وإنْ كان في الكلام رابط لفظي، وهو ما يُسمَّى وقف بيانٍ أو وقفاً تفسيريّاً.

٧- ينبغي لطالب العلم ألا يكتفي في علم الوقف والابتداء بقراءة ما كتب فيه من مؤلفات، بل لابدَّ من تلقي هذا العلم من شيخ مقرئ عالم أثناء عرض القرآن الكريم عليه، سيراً على منهج السلف، فقد كانوا يشترطون لإجازة الطالب إحسان الوقف والابتداء.

٨- لا يُحْسِنُ القارئ علم الوقف والابتداء إذا لم يحسن العربيَّة والتفسير.

٩- وقوف القارئ وابتداءاته إحدى الدَّلائل على فهمه الكلام.

١٠- عناية السلف رحمهم الله بالوقف والابتداء وكونه إحدى الأدوات المهمة في فهم القرآن الكريم.

١١- أوصي بجمع كلِّ أقوال أبي حاتم السجستاني في علم الوقف والابتداء ودراستها وإخراجها في كتاب مستقلٍّ، فإن في ذلك إضافة مهمة في هذا الفن، وليس هذا لأقوال أبي حاتم فحسْب؛ بل كل عالم له في هذا العلم أقوال منثورة متفرقة في بطون كتب الفن.

١٢- ما زال في كتاب المكتفى وقوف منقولة عن علماء متقدِّمين فيها فرصة للبحث والدِّراسة.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه وأجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات والقرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت: ٦١٦هـ)، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الفكر، بيروت.

٢- **إيضاح الوقف والابتداء**: لأبي بكر بن محمَّد بن القاسم بن بشار بن الحسن الأنباري، (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرَّحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة.

٣- **البحر المحيط**، لأثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الشَّهير بأبي حيَّان الأندلسي الغرناطي، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدُّكتور/ عبد الرزاق المهدي، ط١، ١٤٢٣هـ، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

٤- **البُلْغَة**، لمحمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمَّد المصري، ط١، ١٤٠٧هـ، دار إحياء التُّراث، الكويت.

٥- **التَّحرير والتنوير**، لمحمَّد الطَّاهر ابن عاشور، (ت: ١٣٩٣هـ)، ط١، ١٤٢٠هـ، مؤسَّسة التَّاريخ العربي، بيروت.

٦- **تذكرة الحفَّاظ**، لشمس الدِّين محمَّد بن عثمان الذَّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ط١، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

٧- **تفسير القرآن العظيم**، للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي المعروف بابن كثير، (ت: ٧٧٤هـ)، ط١، عام ١٤١٣هـ، مؤسَّسة الكتب الثقافيَّة، بيروت، وطبعة أخرى بتحقيق سامي سلامة، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع.

٨- **التفسير الكبير** (**مفاتيح الغيب**)، لفخر الدِّين محمَّد بن عمر بن الحسين التميمي البكري الرَّازي الشَّافعي، (ت: ٦٠٤هـ)، ط١، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

٩- **جامع البيان في تفسير القرآن**، لأبي جعفر محمَّد بن جرير الطَّبري، (ت: ٣١٠هـ)، ط٣، عام ١٣٨٨هـ، مكتبة ومطبعة وشركة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

١٠- **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي، (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدُّكتور/ أحمد الخرَّاط، ط٢، ١٤٢٤هـ، دار القلم، دمشق.

١١- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني**، لأبي الفضل شهاب الدِّين السَّيِّد محمود الآلوسي البغدادي، (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق محمَّد أحمد الأمد، وعمر عبد السَّلام السَّلامي، ط١، ١٤٢٠هـ دار إحياء التُّراث، بيروت.

١٢- **سُنن التِّرْمذي**، لأبي عيسى محمَّد بن عيسى التِّرْمِذي السّلمي، (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر وآخرين، دار إحياء التُّراث، بيروت.

١٣- **سير أعلام النُّبلاء**، لأبي عبد الله محمَّد بن أحمد الذَّهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق د. بشَّار عوَّاد معروف، ط١، ١٩٨٤م، مؤسَّسة الرسالة، بيروت.

١٤- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، لمحمَّد ناصر الدِّين الألباني، (ت: ١٤٢٠هـ)، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

١٥- **غاية النِّهاية في طبقات القُرَّاء**، لأبي الخير محمَّد بن محمَّد بن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، ط٣، عام ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

١٦- **القطع والائتناف**، لأبي جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل النَّحَّاس، (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرَّحمن بن إبراهيم المطرودي، ط١، دار عالم الكتب، الرِّياض.

١٧- **الكشَّاف**: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمخشري الخوارزمي، (ت:٥٣٨هـ)، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط:١، ١٤٢٣هـ.

١٨- **مدارك التَّنزيل وحقائق التَّأويل**، لعبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي، (ت: ٧١٠هـ)، ط١، ١٤٢١هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٩- **المرشد في الوقوف**، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العَمَّاني (ت: بعد ٥٠٠ هـ)، رسالة ماجستير بتحقيق هند بنت منصور العبدلي، من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، بإشراف الدكتور عبد القيوم السندي، جامعة أم القرى، ١٤٢٤ هـ.

٢٠- **المستدرك على الصَّحيحين**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيسابوري، (ت:٤٠٥هـ)، أشرف عليه: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

٢١- **مقدمة ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي، (ت: ٨٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٢- **المُكْتَفَى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزَّ وجلَّ**، للإمام المقرىء أبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني الأندلسي، (ت: ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق الدُّكتور/ يوسف عبد الرحمن المَرْعَشْلِي، ط٢، ١٤٠٧هـ، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت.

٢٣- **معالم التنزيل**، لأبي محمَّد الحسين بن مسعود البغوي، (ت: ٥١٦هـ)، ط١، ١٤٢٣هـ، دار ابن حزم، بيروت.

٢٤- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمَّد علي النَّجار والدُّكتور/ عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، ط٣، ١٤٢٢هـ، دار الكتب والوثائق القوميَّة، مركز تحقيق التُّراث، القاهرة.

٢٥- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج، (ت:٣١١هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عام ١٤٠٨هـ، عالم الكتب، بيروت.

٢٦- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، لأحمد بن محمَّد بن عبد الكريم الأشموني، وبحاشيته المقصد لتلخيص ما في المرشد من الوقف والابتداء، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، (ت: ٩٢٦ هـ)، ط٢، ١٣٩٣هـ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

٢٧- **النَّشر في القراءات العشر**، لشمس الدِّين أبي الخير محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمَّد الضبَّاع، دار الفكر.

٢٨- **الوقف والابتداء**، لأبي عبد الله محمَّد بن طيفور السَّجَاوَنْدي الغَزْنَوي، (ت:٥٦٠هـ)، دراسة وتحقيق : د. محسن هاشم درويش، ط١، ١٤٢٢هـ ، دار المناهج، عمَّان، الأردن.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٧٥
المقدمة	٧٦
التمهيد	٧٩
أولاً: ترجمة أبي حاتم السجستاني	٧٩
ثانياً: ترجمة أبي عمرو الدَّاني	٨٠
ثالثاً: تعريف بكتاب المكتفى في الوقف والابتدا	٨١
رابعاً: أقسام الوقف عند أبي حاتم السجستاني وأبي عمرو الداني	٨٢
قسم الدراسة	٨٦
وقوف الإمام أبي حاتم من خلال كتاب المكتفى مع دراستها ومناقشتها	
سورة البقرة:	٨٦
الوقف على قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ﴾	٨٦
الوقف على قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾	٨٧
الوقف على قوله تعالى: ﴿ فَأَحۡيَٰكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ﴾	٨٨
الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾	٩٢
سورة آل عمران :	٩٣
الوقف على قوله تعالى: ﴿ هُدٗى لِّلنَّاسِ ﴾	٩٣
الوقف على قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾	٩٣
الوقف على قوله تعالى: ﴿ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ ﴾	٩٤
الوقف على قوله تعالى: ﴿ مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ ﴾	٩٥

الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلْبِلَٰدِ﴾ ٩٦
الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُمْ﴾ [سورة النِّساء] ٩٧
الوقف على قوله تعالى: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾[سورة المائدة] ٩٨
سورة الأعراف: ٩٩
الوقف على قوله تعالى: ﴿حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ ٩٩
الوقف على قوله تعالى: ﴿مَّدْحُورًا﴾ ١٠٠
الوقف على قوله تعالى: ﴿شَهِدْنَآ﴾ ١٠٠
الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾[سورة التوبة] ١٠١
سورة يونس: ١٠٢
الوقف على قوله تعالى: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ ١٠٢
الوقف على قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ ١٠٣
سورة النحل: ١٠٤
قال أبو حاتم : ﴿لَا جَرَمَ﴾ حرف واحد ١٠٤
الوقف على قوله تعالى: ﴿أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ ١٠٥
الوقف على قوله تعالى: ﴿قَيِّمًا﴾ [سورة الكهف] ١٠٦
الابتداء بـ﴿كَلَّا﴾[سورة مريم] ١٠٧
الوقف على قوله تعالى: ﴿طه﴾ [سورة طه] ١٠٧
قال أبو حاتم: «الوقف الكافي: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ » [سورة المؤمنون] ١٠٧
الوقف على قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا﴾ [سورة الفرقان] ١٠٩
سورة الأحزاب : ١٠٩
الوقف على قوله تعالى: ﴿غَلِيظًا﴾ ١٠٩

الوقف على قوله تعالى: ﴿جَهُولًا﴾ ١١٠
الوقف على قوله تعالى: ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾ [سورة سبأ] ١١٠
الوقف على قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ﴾ [سورة يس] ١١١
الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [سورة ص] ١١٢
الوقف على قوله تعالى: ﴿مُّبِينًا﴾[سورة الفتح] ١١٣
سورة الممتحنة: ١١٣
الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ ١١٣
الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ﴾ ١١٤
الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [سورة المرسلات] ١١٥
الوقف على قوله تعالى: ﴿حِجْرٍ﴾ [سورة الفجر] ١١٥
سورة الإخلاص: ١١٦
سورة الفلق : ١١٦
سورة الناس: ١١٦
قال أبو حاتم: «لا وقف في الإخلاص والمعوِّذَتين دون آخرهن» ١١٦
دراسة المسألة: ١١٦
الخاتمة ١١٨
فهرس المصادر والمراجع ١٢٠
فهرس الموضوعات ١٢٣